التكنولوجيا المالية في ظل جائحة كوفيد 19 - دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نموذجا

Financial Technology in Light of Covid-19 Pandemic Middle East and North Africa Countries Model

د. نهلة قادري 1/ مخبر التمويل، مالية المؤسسة ومالية الاسواق، قاصدي مرباح –ورقلة - (الجزائر)
nahla.abadou@gmail.com
د. عائشة سلمة كيحلي/ مخبر دور الجامعة والمؤسسة الاقتصادية في التنمية المحلية المستدامة، قاصدي مرباح - ورقلة
selmaboussar@yahoo.fr ،(الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2022/02/07 تاريخ القبول: 2022/05/09 تاريخ النشر: 2022/06/16

ملخص

تهدف الدراسة الى ابراز واقع التكنولوجيا المالية في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا خلال جائحة كورونا، اذ تعد التكنولوجيا المالية من اهم المواضيع البارزة في الاقتصاد العالمي والمالية الدولية، وما زادها اهمية هو تقديمها حلولا للمعاملات الاقتصادية في ظل الازمة الصحية الحالية والبروتوكول الصحي المتعلق بها، وتوصلت الدراسة الى الدور الحيوي الذي تؤديه الخدمات المالية الرقمية خلال هذه الفترة، حيث لاحظنا ان دول الشرق الاوسط تحتل الصدارة في استخدامها لخدمات التكنولوجيا المالية لأغلب معاملاتها خاصة المرتبط بتبادل النقد منها، على عكس دول شمال افريقيا فاستخدامها جد ضعيف مقارنة بباقي الدول ويرجع ذلك الى نقص وعي وثقافة التكنولوجيا المالية للمتعاملين الاقتصاديين اضافة الى تخلف الجهاز المصرفي وعدم مواكبته لتطورات النظم المصرفية الدولية.

الكلمات المفتاحية: الكلمات الأساسية للبحث التكنولوجيا المالية، جائحة كوفيد – 19، ابتكارات التكنولوجيا المالية، دول الشرق الأوسط، دول شمال افريقيا.

تصنيف JEL : *G21;O33*

Abstract:

The study aims to highlight the realty of financial technology in the Middle East and North African countries during the Coronavirus pandemic. Currently the Financial technology isconsidered one of the most important prominent topics of the global economy and international finance, because it offers solutions to economic transactions in light of this current health crisis and the health protocol related to the Coronavirus pandemic. The study concluded that digital financial services played a vital role during the pandemic period. In addition the study revealed that the Middle East countries are in the foreground in using the financial technology services in most of their economic transactions, especially those related to the exchange of money. While the use of financial technology in North African countries is very weak compared to the rest of countries.

This is due to the lack of awareness and culture of financial technology among economic dealers, in addition to the underdevelopment of the banking system and its failure to keep pace with the evolution of the international banking systems.

Keywords: *Financial Technology, Covid-19 pandemic, Technology Innovations, Middle East countries, North African countries.*

Jel Classification Codes : *G21;O33*

[1] المؤلف المرسل: نهلة قادري، الإيميل: nahla.abadou@gmail.com

I - تمهيد :

يشهد العالم على مدار السنتين السابقتين هجوم شرس لكائن مجهري، شل كافة النواحي الحياتية للفرد وغيّر من التوازنات العالمية، مثبطا لمسارات سياسية كانت أو اقتصادية ومؤكدا في نفس الوقت على أهمية تفعيل التوجه نحو اقتصاد المعرفة والتطور الرقمي. وفي محاولة دول العالم لمواجهة وحصر الجائحة اضطرت عديد الدول إلى فرض إجراءات احترازية وقائية تختلف في شدتها من بلد لآخر، بالرغم من أنها أجمعت معظمها على التوجه نحو الإغلاق الجزئي أو التام للأنشطة البشرية التي تؤدّى في مجموعات أو جماعات. هذا ما أطلق عليه البعض بالإغلاق الكبير، ومهما كانت تسميته فقد كانت تجلياته كبيرة جدا وثقيلة خاصة على الدول الفقير أو ذات مستويات الدخل المتوسط أو المتدني، وكان الفقراء هم الفئة الأكثر تضررا من وطأة الجائحة. لذا فقد سيقت البحوث الأولية التي قادتها أغلب المنظمات الدولية والإقليمية لمحاولة حصر تداعيات جائحة كورونا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي بالموازاة مع الرصد المستمر لما تخلفه على الصحة العامة للأفراد. لتأتي بعدها محاولات وضع السيناريوهات الأكثر سوء وسيناريوهات التعافي وأثر كل منهما على كافة المستويات والأصعدة، لتربط أغلب مقترحات التعافي وحلول تجاوز الأزمات بضرورة استخدام التكنولوجيا الرقمية لاستمرار نشاط البشر كلما أمكن ذلك، ومحاولة رقمنة الأنشطة والممارسات التي تأخر استخدام التحول الرقمي فيها.

ومادام أن الأنشطة البشرية لا يمكنها أن تستمر في ظل غياب المورد المالي، خاصة بعد توقف حركات النقل بشكل شبه كلي، ما عطل من التحويلات المالية وخلف تدفقات رؤوس أموال خارجة وخلق أزمة سيولة. فأجبر البعض على العمل عن بعد، وأخذت حركة التكنولوجيا الرقمية الرقمية في التوسع، خاصة في قطاع التحويلات المالية والتجارة الالكترونية. هذا ما عزز نشاط شركات التكنولوجيا المالية، التي بلغ حجم الاستثمار العالمي فيها نحو 30.4 مليار دولار خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2020، مع تصنيف منطقة الشرق الوسط وشمال إفريقيا الأكثر جذبا للاستثمار في قطاع التكنولوجيا المالية.

1.I- إشكالية البحث :

ما واقع التكنولوجيا المالية خلال جائحة كورونا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

2.I - فرضيات البحث :

إن التكنولوجيا المالية أحدثت ثورة في مجال التمويل على المستوى العالمي، أيضا بالرغم من الاثار السلبية لجائحة كوفيد 19 إلا نها جعلت دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا تحقق قفزة نوعية في مجال التكنولوجيا المالية وتبنيها وتنويعها للخدمات المالية الرقمية، بالرغم من وجود عوائق ومحددات تشريعية ومؤسسية في كثير منها.

3.I - أهداف البحث :

ان الهدف الرئيسي للمقال في الاستفادة من الخدمات التي تتيحها تكنولوجيا المالية خاصة مع ما تتيحه من شمول مالي وتسهيل الخدمات المالية للفئات المستبعدة ومنها التي تعيش في مناطق الظل، خاصة بعد تفيشي فيروس كورونا المستجد الذي عمق في معاناة تلك الفئات.

4.I - أهمية البحث :

في تعزيز المساعي المنادية بضرورة احتواء الفئات المستبعدة واتاحة الفرصة لهم لاحتوائهم عملا بالأهداف التنمية المستدامة من جهة وحفاظا لحقوق الإنسان من جهة أخرى.

I.5. - الدراسات السابقة:

وقبل الخوض في عرض محتوى البحث نقف على مجموعة من الدراسات التي تناولت الموضوع، حيث نشرت كل من (مارغريت، ليورا، غادة، و ماثيو، 2020) من خلال مدونات البنك الدولي مقال ناقشوا فيه استخدام التكنولوجيا المالية الرقمية خلال جائحة كورونا، أين أشاروا إلى ما أفرزته مجموعة العشرين من ارشادات لسياسات للشمول المالي الرقمي موجهة لاحتواه الشباب والنساء والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تبناها البنك الدولي بالاشتراك مع الشبكة المصرفية العالمية النسائية ومنتدى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أين خلصت لعرض نتائج مؤسسة البيانات الدولية والتي شارك فيها أكثر من 3200 من المديرين التنفيذيين للشركات الصغيرة والمتوسطة في 11 بلدا مختلفا إلى أن 49% من هؤلاء المديرين يرون أن التكنولوجيا تساعد على تهيئة تكافؤ الفرص بين منشآت الأعمال الصغيرة والشركات الأكبر حجما. ونشرت صحيفة (CNBC، 2021) مقالا حول نتائج قمة الابتكار المصرفي 2021 والتي استضافتها امارة دبي لمناقشة أبرز التحديات والفرص التي تواجه التكنولوجيا المصرفية في المنطقة خصوصا بعد جائحة كورونا، هذه الأخيرة كانت سببا في تسريع عملية التحول الرقمي للعديد من الخدمات المصرفية، ووضعتها تحت ضغط في ظل حالات الاغلاق الاقتصادي التي شهدتها دول المنطقة .كما وكتب العديد من الباحثين على المستويين الدولي والمحلي أبحاث أكاديمية انطلقت في معظمها من النتائج المنشورة من المنظمات العالمية التي تجهد في عرض معطيات جديدة للمساهمة في إيجاد حلول سريعة لآثار الجائحة وكتابة سيناريوهات للتعافي.

II - ماهية التكنولوجيا المالية وأهم ابتكاراتها

II- 1- مفهوم التكنولوجيا المالية و أهميتها: تُعرف التكنولوجيا المالية (فنتيك) fintech على أنها ظاهرة تصف الإمكانيات المشتركة بين الخدمات المالية والقطاعات التقنية، حيث تقوم شركات التقنية الناشئة والشركات الحديثة بالدخول الى الأسواق بابتكار أو تغيير المنتجات والخدمات التي يقدمها قطاع الخدمات المالية التقليدية (تقرير مارمور، جوان 2019، ص5). كما تعرف على أنها: "أي تكنولوجيا أو ابتكار مالي ينتج عنه نموذج أعمال أو عملية أو منتج جديد، له التأثير على الأسواق والمؤسسات المالية، وهو مصطلح يوصف لمجموعة واسعة من الابتكارات والجهات الفاعلة في بيئة تتطور بسرعة" (Basel Committee on Banking Supervision, 2018, p :8). كما تمثل "كل اختراع وابتكار يعتمد على التكنولوجيا من أجل تطوير القطاع المالي، فهي تقوم على تحسين نوعية الخدمات المالية، تسهيل الوصول إليها وكذا تخفيض تكاليفها مقارنة بالمعاملات التقليدية" (حرفوش، 2019، ص27).

وعرفها معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دلبن على أنها: "عبارة عن اختبارات وابتكارات تكنولوجية حديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك. والتي من ضمنها المعاملات مع الزبائن، والخدمات المالية مثل: تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفائدة والأرباح ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية" (محمود، 2016). وعليه يمكن تعريف التكنولوجيا المالية على أنها: استحداث وابتكار أدوات او مناهج عمل مالية من طرف الشركات التقنية الناشئة، تقوم على تحسين الخدمات المالية، تتميز بسهولة الوصول اليها وانخفاض تكاليفها و تعد اكثر إتاحة و أمنا مقارنة بالمنتجات المالية التقليدية.

والتي تبرز أهميتها في:

- العمل على تنويع النشاط الاقتصادي وتعزيز الشمول المالي للفئات المستبعدة ماليا (الأفراد الدين لا يتعاملون مع الجهاز المصرفي) من خلال الابتكارات التي تساعدهم في الحصول على الخدمات المالية؛
- تغيير هيكل الخدمات المالية وجعلها أكثر امنا وتكون متاحة أكثر للأفراد وجعل هذه الخدمات أقل تكلفة وفي وقت أوجز؛
- تسهل الحصول على مصادر تمويل أخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر؛
- المساهمة الكبيرة ن في تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر.

II- 2 - ابتكارات التكنولوجيا المالية واستخداماتها

تقدم شركات التكنولوجيا المالية عدد هام من المنتجات، تتميز في مجملها في تواصل عمليات الابتكار والتطور التي تتم عليها، وهذا نتيجة لتسهيلها للأعمال المالية التي يطلبها المستهلك. وبالعودة لتطور هذه المنتجات واستخداماتها، نجد أن الموجة الأولى من التكنولوجيا المالية اعتمدت على المدفوعات وحلول الإقراض، وكذا على منصات التمويل الجماعي، وشبكات الإقراض المباشر P2P وحلول الدفع مثل "باي بال"، على التوجهات الكبرى لاقتصاد الانترنت الناشئ: الاقتصاد التشاركي وشبكات التواصل الاجتماعي والتجارة الالكترونية. وتكرر هذا السياق في كل من الولايات المتحدة وأوروبا والصين. وكان لذلك نتيجة جيدة على الصعيد العالمي فان 13 شركة "يونيكورن" (تقدر قيمتها بأكثر من مليار دولار) من أصل 17 شركة في مجال التكنولوجيا المالية هي نتاج الموجة الأولى (ومضة & بيفورت، 2017، ص10). ولكن حديثا نشأت ثلاثة توجهات تشير إلى نمو قطاعات الموجة الثانية والتي توجه التكنولوجيا المالية نحو التحويل المالي الدولي وإدارة الثروات والتأمين، في غضون ذلك لاتزال سلسلة البلوكات (التكنولوجيا المستخدمة في التعاملات الرقمية) في أوائل مراحلها ومن المحتمل أن تلعب دورا محوريا يتعدى حدود التمويل. يمكننا ملاحظة هذا التقسيم للقطاع في جميع مراحل البيئة الحاضنة –المستحدثة والناشئة والمتقدمة- ولكن قطاعات الموجة الثانية تحصل على شهرة أكبر بمجرد أن تكون البيئة الحاضنة متقدمة، وذلك لأنها تعتمد على قبول العملاء والجهات الناظمة للتكنولوجيا التي قدمتها الموجة الأولى (ومضة & بيفورت، 2017، ص10).

II- 3 - مراحل تطور ابتكارات التكنولوجيا المالية: تطورت ابتكارات التكنولوجيا المالية منذ المراحل الأولى التي طفت فيها التكنولوجيا المالية للوجود، ويمكن توضيح ذلك من خلال المراحل التالية:

- المرحلة الأولى (1866-1967): في هذه المرحلة ساهم المال والتكنولوجيا في ظهور الفترة الأولى من العولمة المالية، إذ تم انشاء أول كابل عبر المحيط الأطلسي (وهو أول نظام تحويل الأموال)، ثم تم إختراع جهاز الصرف الآلي وإنشاء أول بطاقة ائتمانية(Arner, Barberis, & Buckley, 2015, p :04) .

- المرحلة الثانية (1967-2008): في هذه المرحلة بقيت التكنولوجيا المالية مُسيطرا عليها في المقام الأول من قبل قطاع صناعة الخدمات المالية التقليدية، حيث استخدمت لتوفير المنتجات المالية آنذاك، إذ تم بدء تقديم المدفوعات الإلكترونية وأنظمة المقاصة، توفير أجهزة الصراف الآلي وتقديم الخدمات المصرفية عبر الأنترنت(Consumers International Coming together for change, July 2017 , p :05) .

- المرحلة الثالثة (2008-2014): يمكن اعتبار الأزمة المالية العالمية لعام 2008 نقطة تحول أخرى للصناعة، إذ جعلت النظام المالي العالمي على شفا الانهيار، مما أدى إلى نمو الاستثمار في قطاع التكنولوجيا المالية، من خلال شركات تُسمى بالشركات الناشئة، إذ أصبحت هذه الأخيرة تقدم خدمات ومنتجات مالية للمؤسسات والأفراد (Gergely, 2020).

- المرحلة الرابعة (2014 إلى وقتنا الحالي): بدأت خلال هذه المرحلة الصناعة المالية بالتمايز كصناعة مستقلة، فأطلق عليها الثورة الصناعية الرابعة (4.0). تنامت فيها آلاف الشركات الريادية في التكنولوجيا المالية النابعة من القطاع التقني غير المالي، بغية الاستثمار في الخدمات المالية وابتكاراتها: قطاع المدفوعات، الاستثمارات المالية الآلية، التأمين التكافلي، التكنولوجيا التنظيمية، التمويل الجماعي... (بوزانة و حمدوش، 2020، الصفحات 101-102).

II- 3 - أهم ابتكارات التكنولوجيا المالية

تقدم التكنولوجيا المالية مجموعة من البدائل المالية المبتكرة، سنبُينها، لما لها من ميزات منها ارتفاع الكفاءة وزيادة في الشفافية والمردودية مقارنة بالمنتجات المالية في البنوك التقليدية، ويمكن تجميعها وفق مجالات التغطية التي تشملها (بن طرية، 2019، ص 478)؛ (الحنيطي، 2019، ص 20)؛ (تقرير مارمور، جوان 2019، ص04)؛ (أبو كرش، 2019، الصفحات 10-11).

أ- **الخدمات المصرفية Banking**: تتجلى التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي في:

- **التمويل الشخصي:** حيث يتم رصد الإنفاق، والادخار، والائتمان، وكذا الالتزامات الضريبية من خلال الخدمات التقنية وتوفير قاعدة بيانات للعميل.

- **الإقراض**: تستخدم التكنولوجيا في النظام الأساسي لشرائح العملاء الجدد والحاليين، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، باستخدام تحليل البيانات الكبرى.

- **البلوكشين (Blockchain)**: هو دفتر للمعاملات أو التصرفات وهو لا يقبل التغيير أو التعديل أو التحريف، مفتوح ومتاح للعامة؛ وينفرد بطبعه اللامركزي، حيث أنه لا يخضع لرقابة أي جهاز مصرفي مركزي، كما يعد بمثابة سجل أرصدة لكل المعاملات الخاصة بالعملات الرقمية؛

- **العملة المشفرة (العملة الرقمية)(Cryptocurrency):** تقوم بتشفير المعلومات لخلق عملات رقمية كما تقوم بالتحقق من التبادلات المالية في المستقبل؛

- **الخدمات المصرفية المفتوحة:** هي مصطلح يشير إلى استخدام البنوك أو مقدمي الخدمات المصرفية الحاليين لواجهات برمجة تطبيقات مفتوحة، بغرض تسهيل قيام مطوري البرمجيات الخارجيين بتطوير تطبيقات وبرمجيات باستخدام بيانات البنك ذي العلاقة؛

ب- **تكنولوجيا التأمين Insurtech أو ما يسمى بـ تكنوتأمين:** هو صنف يتفرع عن التكنولوجيا المالية ويقوم بتبسيط وتحسين كفاءة صناعة التأمين، باستخدام تحليل البيانات وانترنت الأشياء IoT والذكاء الاصطناعي، فنجد منتجات تأمينية وفق الطلب من خلال منصات P2P للتأمين؛

ج- **منصات للتوزيع الرقمي**

- **العقود الذكية (Contracts Smart):** عقود الية تعمل ضمن سلسلة الكتل من خلال لغات البرمجة، وهي عقود لا تحتاج الى تدخل العامل البشري أي هي ذاتية التنفيذ، ويتوفر بها الثقة والأمان لكلا الطرفين المتعاقدين، ولا تتضمن وجود جهات خارجية تضمن تنفيذها كما انها لا تحتمل التراجع عن التنفيذ، أيضا

تعمل على تخزين البيانات والأموال وحقوق الملكية في نظام البلوكشين وتقوم بتوزيعها على جميع الأطراف المتعاقدة في نفس الوقت.

- **المسرعات (Accelerators):** هي دليل توجيهي معتمد من قبل المؤسسات المالية مع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، ويكون على شكل برامج تساعد رجال الأعمال المبادرين على طرح تقنياتهم أو أفكارهم أو منتجاتهم في الأسواق وتسهل عليهم تطوير أعمال مجدية اقتصاديا.

- **الايثريوم (Ethereum):** هو ابتكار مالي مستحدث للبلوكشين، مصمم للأشخاص لبناء التطبيقات اللامركزية. والايثر هو الرمز المميز لبلوكشين الايثريوم.

- **التكنولوجيا التنظيمية (Reg Tech):** ه تكنولوجيا تساعد مؤسسات الخدمات المالية على الالتزام بأسس الضبط المالي واتمام وترقيم قواعد مكافحة غسيل الأموال.

د- مجالات أخرى

- **عرض العملة الأولي:** تقوم بتمويل الجماعي لشركات التامين، كما تستخدم البلوكشين ولها خصوصية التعامل مع مؤدي الاستثمار بدلا من المساهمين وهو ما يقربه أكثر لتجربة التمويل الجماعي؛

- **البتكوين (Bitcoin):** أصل رقمي – أو مشفّر – يتيح الدفع المباشر من دون وسيط عبر شبكة لامركزية غير خاضعة لإشراف أي سلطة مركزية أو أي مستويات رقابة أخرى. فيعد النسخة الرقمية من نظير إلى نظير (P2P)، يسمح بإرسال الدفعات عبر الانترنت مباشرة من طرف لآخر.

وتوفر التكنولوجيا المالية بهذا فرصا هائلة لتيسير فرص الحصول على تمويل للأفراد وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين يفتقرون للخدمات المصرفية الكافية، ما يساهم في تحقيق نمو أعلى واحتواء واسع لشرائح السكان. كما ويساعد الحكومات على توسيع المنصات الرقمية لرفع كفاءة العمليات الحكومية في تحصيا الايرادات والدفع.

III – الجهود المتخذة للحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا المستجد

يسابق الباحثون والعلماء حول العالم سرعة انتشار جائحة كورونا على أمل تثبيط هذا النمو المتسارع لها مع محاولة إيجاد حلولا في الأجل القصير وأخرى للأجل المتوسط والطويل لإمكانية التعافي من وطأة الجائحة. وقد قدمت العديد من الأبحاث منذ الصدمة الأولى للجائحة وما خلفته على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، الصحي والنفسي وكذا السياسي والاستراتيجي. ومن أجل وضع أطر يستدل بها لمواجهة الجائحة كان لابد من تجميع المعطيات والمعلومات حول كيفية تأثيرها على كافة المستويات.

III -1- الآثار الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا المستجد

من بين الدراسات التي بحثت في الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا تلك الدراسة التي قام بها (بول و ديفيانشي، 2020) للبنك الدولي استعرضا فيها حصاد سنة من آثار فيروس كورونا المستجد على النواحي الاقتصادية والاجتماعية من حول العالم، والدراسة التي قدمها (فرانشيسكو و داميانو، 2020) لصندوق النقد الدولي بالإضافة للأعمال التي تم تضمينها في تقارير منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة(BBC, 2021) ، نذكر فيما يلي أكثر الآثار الاقتصادية والاجتماعية المتضمنة في تقارير المنظمات والهيئات سالفة الذكر:

أ- الآثار على الصعيد الاجتماعي

المؤكد أن فيروس كورونا المستجد هو أزمة صحية بالدرجة الأولى أفزعت الدول على نطاق واسع بسبب تغلغلها لمختلف أطياف المجتمعات المتخلفة منها والمتطورة على حد سواء، ما أسفر عن انتهاج أغلب الدول

سياسات الاغلاق العام والتباعد الاجتماعي لحماية الصحة العامة. لكن هذا أدى في الغالب إلى خلق فجوات في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، تمثلت الأزمات التي ولدتها جائحة كورونا على المستوى الاجتماعي في:

- ارتفاع أسعار النقل الدولي للبضائع بسبب انكماش الخطوط الدولية البحرية الدولية ما أدى الى ارتفاع فاحش لاسعار الغذاء في العالم.
- ارتفاع خط الفقر في المجتمع بسبب تعليق العديد من الانشطة التي اتخذت كاجراءات مضادة لانتشار الوباء.
- إغلاق الفصول الدراسية
- تفاوت في اتصالات الانترنيت
- اتساع فجوة التميز بين الجنسين
- اشتداد نقص الأمن الغذائي
- زيادة أوضاع الهشاشة والصراع والعنف
- قطع العلاقات العائلية تقيدا بالبروتوكول الصحي.
-تهديد بانهيار المنظومات الصحية.

ب- الآثار على المستوى الاقتصادي

خلفت جائحة كورونا تأثيرات واسعة النطاق على كل مجالات التنمية كما لم تفعله أزمات قبلها (بول و ديفيانشي، 2020)، فقد أحدثت الإصابات المتسارعة وموجات العدوى حالة من تضارب في الأولويات أين يتطلب الأمر اتخاذ إجراءات للتقليل من الإصابات والوفيات وفي نفس الوقت ضمان استمرارية النشاط الاقتصادي وبقاء عجلة الإنتاج. فمن الدول من اختارت الحجر التام أو شبه التام وتعطيل أغلب الأنشطة الاقتصادية حفاظا على الأنفس والحد من الانتشار الرهيب للفيروس كما فعلت الصين. في حين فضلت دول أخرى اتباع سياسة مناعة القطيع -كما فعلت إنجلترا- والاستمرار في الأنشطة الاقتصادية مع اتخاذ بعض التدابير الوقائية وكل من يصاب بالفيروس يعالج فيشفى مكتسبا مناعة أو يموت، ليبقى في المجتمع أفراد ذوو مناعة محصنين –حسب اعتقادهم-؛ ولكن بعض الدول وخاصة النامية بقيت مدة من الزمن تتخبط في أي الاستراتيجيات الأنسب لها معولة على نتائج اكتشاف علاج حاسم للجائحة، هذا ما ترك أثره الرهيب على كافة المستويات وخاصة الاقتصادية منها. وفيما يلي بعض الآثار الاقتصادية للجائحة على المستوى الاقتصادي:

- انخفاض معدلات نمو دخل الفرد في أكثر من 170 بلد، مع تراجع الاقتصاد العالمي بدرجة لم تشهد منذ أزمة الكساد الكبير (كريستالينا، 2020)، فقد شهدت موجة الركود الناجمة عن جائحة كورونا أسرع وأكبر تخفيضات لمتوسط تنبؤات المحللين للنمو بين كل موجات الركود العالمية منذ 1990 الذي قدرت نسبة انكماشه بـ 4.3% سنة 2020 (البنك الدولي، 2021) ، لكن تغيرت نظرة المحللين جزئيا خلال سنة 2021 بعد بداية توزيع لقاحات فيروس كورونا على نطاق واسع في محاولة السيطرة على انتشار الفيروس ودعما لمساعي التعافي الاقتصادي أين يتوقع أن يصل النمو الاقتصادي لسنة 2021 نسبة 5.6% مع تفاوت بين البلدان المتقدمة والنامية (البنك الدولي، 2021) فيتوقع حسب ذات التقرير أن تشهد دول شرق آسيا والمحيط الهادي وتيرة متسارعة للنمو في المنطقة بنسبة تصل لـ 7.7 % تليها دول جنوب آسيا (6.8%) ثم بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية (6.0%)، أما البلدان المتقدمة فيتوقع أن لا تتجاوز نسب النمو فيها (5.4%). لتبقى أدنى نسبة نمو متوقعة تسجل على دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2.4%) متذيلة الترتيب ضمن مجموعات الدول محل المقارنة، وهذا استنادا لخلفية تحقيق دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لنسب نمو

ضعيفة خلال سنتي 2018 و2019 أي قبل الجائحة، مع تسجيلها لتراجع نسب النمو المحققة خلال 2020 بـ (-3.9%).

الشكل (1): النمو الاقتصادي لمجموعات الدول حول العالم تزامنا مع جائحة كورونا

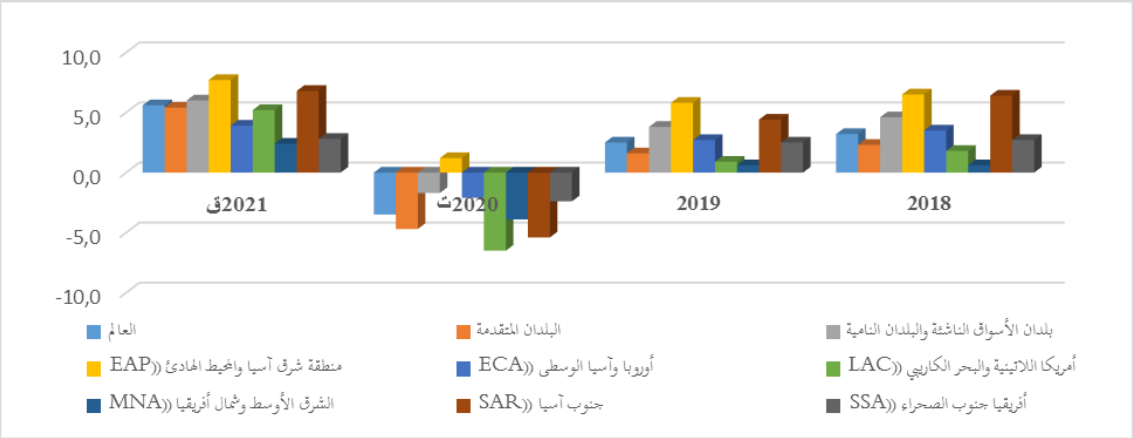

المصدر: Global-Economic-Prospects-June-2021-GDP-growth-data-AR.xlsx

صاحب الانخفاض في النمو الاقتصادي العالمي تخفيض الطلب على النفط وانهيار أسعاره بداية من مارس 2020 إلى مستويات غير مسبوقة نتيجة سياسات الاغلاق المنتهجة في جل دول العالم وتوقف حركة النقل بشكل عام ما أدى إلى انخفاض الطلب على المنتجات النفطية، ناهيك عن الخلافات بين الدول المنتجة التي اعتمدت سياسة الإغراق بالسوق النفطي ما أدى إلى كثرة العر في الوقت الذي ح فيه الطلب (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسة، 2020). ومع حالة الهلع التي دخلت فيها الأسواق عبر العالم بسبب حالة عدم اليقين وعدم الثقة في العملات وخشية انخفاض قيمتها أو انهيارها ما أدى إلى ارتفاع غير مسبوق في أسعار الذهب (Investing, 2020)؛

شهدت الأسواق الصاعدة تدفقات رؤوس الأموال خارجة غير مسبوقة من حيث الحجم والسرعة مسجلة رقم قياسي بلغ 100 مليار دولار أمريكي، وتجمد نشاط الأسواق فعليا في بعض المناطق، ما أفرز طلبا هائلا على السيولة التي سجلت نقصا حادا في الأسواق الصاعدة (أوكاموتو، 2020)؛

ج- **ارتفاع تكاليف الغذاء:** قد يؤدي ارتفاع أسعار الغذاء وتسارع وتيرة التضخم الكلي إلى تفاقم النقص المتزايد في الأمن الغذائي في البلدان منخفضة الدخل. ويجب أن يسعى واضعو السياسات إلى ضمان ألا يؤدي تصاعد معدلات التضخم إلى عدم استقرار توقعات التضخم في الأجل الطويل ومقاومة استخدام أنظمة الدعم أو قيود الأسعار لتخفيف أعباء زيادة أسعار الغذاء، إذ أن هذه الأسعار قد تتسبب في زيادة الديون وخلق مزيد من الضغوط الصعودية على الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية (البنك الدولي، 2021)؛

د- **نقص في مستلزمات الأدوات الطبية:** نظرا للارتفاع غير المسبوق لعدد الإصابات بفيروس كورونا وكذا الوفيات الناجمة عنها، ما أدى لزيادة الطلب على المنتجات الطبية وشبه الطبية إلى التجهيزات الطبية المرتبطة بالتنفس وصولا إلى إنشاء مشاف جديدة. الأمر الذي أفضى إلى عدم قدرة العرض على استيفاء زيادة الطلب ما سبب نقصها وأحيانا ندرتها (رويترز، 2020).

III -2- الجهود الدولية والعربية المتخذة لمواجهة فيروس covid-19

بعد الكشف عن الأثار الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا-19 المستجد، كان لابد من الوقوف على أهم الإجراءات المتخذة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي لإمكانية تجاوز الآثار التي خلفتها الجائحة، وبداية فعلى المستوى الدولي وصفت مديرة صندوق النقد الدولي الأوضاع بأنها أزمة عالمية منقطعة النظير تستدعي استجابة عالمية تظاهرها،

على مستوى **السياسات التجارية والضريبية** أقرت عديد الحكومات تدابير إجرائية لتسهيل التدفقات التجارية، كانت معظمها للحفاظ على الأمن الغذائي لمواطنيها، وذلك من خلال (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2020، ص 18):

- الابتعاد عن فرض قيود على الصادرات، وإلغاء جميع أشكال الحظر على التصدير التي تم فرضها مؤخر اً رداً على الجائحة ؛

- إلغاء التعريفات الجمركية على الواردات، ولو مؤقت ا على أقل تقدير، وجميع العوائق التجارية من غير التعريفات الجمركية من أجل التصدي لانخفاض أسعار الصرف والمخاوف المباشرة الناجمة عن انقطاع الإمدادات الغذائية؛

- مراقبة الأسعار الدولية للأغذية الأساسية والأسعار في الأسواق المحلية والتدخل في حالات المضاربات أو الزيادة الحادة في الأسعار بدون مبرر؛

- النظر في خفض ضريبة القيمة المضافة مؤقت ا وغيرها من الضرائب أو إلغائها للمساعدة على تحقيق الاستقرار في الأسواق الغذائية.

- كما تم الوقوف على إجراءات لدعم وحماية من فقدوا وظائفهم والفئات المعرضة للتأثر من جراء ما خلفته الجائحة على الأمن الغذائي لأكثر الشرائح فقرا في المجتمعات، ومن بين أهم التدابير نذكر (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2020، ص 20):

- حشد بنوك الطعام والمجموعات المرتكزة على المجتمعات، بدعم من المؤسسات الخيرية الحكومية والخاصة على حد سواء، وتوصيل الطعام للمحتاجين ولغير القادرين على مغادرة المنزل؛

- توسيع نطاق التحويلات النقدية لتخفيف الآثار الشاملة للأزمة، لا سيما للفئات الأكثر فقرًا .تعتبر أنظمة الدفع عن طريق الهواتف المحمولة حلاً مثاليا لضمان سرعة التنفيذ وتقليل المخالطة بين الأفراد أثناء تبادل النقود؛

- التوسع في برامج الحماية الاجتماعية لمساعدة من لم تشملهم التغطية من قبل ومن يعانون من القابلية الشديدة للتأثر بسبب الجائحة .وتعتبر الاستحقاقات التكميلية لتعويض خسارة الدخل مثالاً جيداً .ويجب إلغاء جميع الشروط المتعلقة بمثل هذه المساعدة مؤقتًا؛

- رفع مستوى التدابير الخاصة بحماية المستهلك، بما في ذلك تعزيز مراقبة أسعار البيع بالتجزئة وجودة الأغذية وسلامتها. ويعتبر هذا أمرًا مهمًا ومكملاً للتحويلات النقدية وشبكات الأمان التي تستهدف الفقراء، من أجل منع تآكل مكاسبهم حال ارتفاع الأسعار بسبب التصرفات الانتهازية للتجار؛

- تحتاج الدول، على المدى الطويل، إلى الاستثمار في تعزيز التأهب لمواجهة حالات الفاشية الطارئة على امتداد سلاسل الإمداد الغذائي من أجل التصدي ليس فقط للتهديد المباشر للأمراض المعدية ولكن أيضًا للخسائر غير المباشرة التي تلحق بالصحة نتيجة سوء التغذية.

وعلى مستوى **المؤسسات المالية والمصرفية** تم اتخاذ جملة من التدابير والتوصيات لضمان استقرار وسلامة النظام المالي والمصرفي، يمكن الإشارة لها وفق ما أعلن عنه (صندوق النقد الدولي، 2020):

- **عدم تغيير القواعد** :فتغيير القواعد أثناء الأزمة سيتسبب على الأرجح في زيادة الارتباك. والأمر كذلك عند تأجيل تنفيذ المبادرات الجديدة؛ فينبغي أن يظل تركيز البنوك منصبا على استمرارية العمليات الجارية، نظرا لازدياد صعوبة إجراء مثل هذه العمليات عن بُعد.
- **استخدام الهوامش الوقائية** :على جهات التنظيم المصرفي توخي الوضوح في التواصل بشأن ضرورة استخدام احتياطيات رأس المال والسيولة الوقائية لدعم مواصلة تقديم القروض المصرفية، دون أن يترتب على ذلك أي تبعات سلبية على إدارة البنوك. فقد قامت البنوك بتكوين هذه الاحتياطيات الوقائية ووصلت بها إلى مستويات أعلى بكثير من معايير بازل للحد الأدنى الإلزامي بهدف التعامل مع الضغوط على السيولة وخسارة الإيرادات نتيجة عدم أداء مدفوعات سداد القروض.
- **تشجيع تعديل القروض** :ينبغي للمراقبين توخي الوضوح في إبلاغ البنوك بضرورة اتخاذ إجراءات استباقية لإعادة جدولة حافظة قروضها بالنسبة للمقترضين والقطاعات الأشد تضررا من هذه الصدمة الحادة، وإن كانت مؤقتة. وينبغي لهم كذلك تذكير البنوك بتوخي المرونة في إدارة مخاطر الائتمان والمعايير المحاسبية لانخفاض قيمة الأصول في مثل هذه الظروف. وقد بادرت الأجهزة المحاسبية بتقديم توضيحات مفيدة لمدققي الحسابات عما يمكن أن تكون عليه صورة هذه التعديلات بمجرد بدء الاقتصاد في التعافي.
- **عدم إخفاء الخسائر**: على البنوك والمستثمرين وحملة الأسهم وحتى دافعي الضرائب تحمل الخسائر. والشفافية تساعد في تهيئة جميع الأطراف المعنية؛ بينما لا تؤدي المفاجآت إلا لتردي طبيعة استجاباتهم، مثلما تأكد حدوثه أثناء أزمة عام 2008 .
- **إيضاح المعالجة التنظيمية لتدابير الدعم:** وللمساعدة في زيادة الشفافية الكلية يتعين تقديم إيضاحات مسبقة حول كيفية قيام البنوك والجهات التنظيمية بمعالجة التدابير المستمدة من المالية العامة، بما في ذلك التدابير الموجهة مباشرة إلى المقترضين، وضمانات الائتمان، وإعفاءات السداد المؤقتة، والتحويلات المباشرة، وإعانات الدعم على نحو يتجاوز أي توجهات حالية في إطار اتفاقية بازل المعني برأس المال .
- **تعزيز التواصل**: تشجيع إقامة حوار مستمر بين المراقبين والبنوك، خاصة في هذا الوضع غير المسبوق من مزاولة العمل عن بُعد مع الزملاء والعملاء والمراقبين. وبينما يزداد عادة الاهتمام بمتطلبات الإبلاغ بالبيانات وقت الأزمات فيما يتعلق بالمجالات الرئيسية، مثل السيولة ومراكز الدائنين، فمن المعقول التغاضي عن بعض متطلبات الإبلاغ الأخرى الأقل أهمية لتقييمات السلامة المالية.
- **التنسيق عبر الحدود:** الأعمال المصرفية هي أعمال ذات طابع عالمي. وبالتالي فإن التنسيق واسع النطاق بين الجهات التنظيمية الوطنية على المستوى الدولي هو مطلب أساسي. فهذه الأزمة ستنتهي في نهاية المطاف، وآثارها ستستغرق بعض الوقت حتى تنحسر، ولكن المحافظة على سلامة الإطار الدولي ستكون بالغة الأهمية لضمان موثوقية النظام المالي العالمي ونزاهته. وتعكف الهيئات الدولية مثل "مجلس الاستقرار المالي" و"لجنة بازل للرقابة المصرفية" على العمل الدؤوب لمجرد تحقيق هذا الأمر.

IV - دور التكنولوجيا المالية لدعم جهود مواجهة COVID-19

تتيح خدمات التكنولوجيا المالية للحكومات سبلا سريعة وآمنة للوصول للفئات الأكثر احتياجا، من خلال التحويلات الاجتماعية والمساعدات المالية خاصة في ظل أزمة الإغلاق الكبير التي صاحبت إجراءات التصدي لجائحة كورونا 2019. وقد كانت جائحة كورونا بمثابة الحافز للتحول الرقمي عبر مجموعة من القطاعات، خاصة بما يوفره من خدمات مالية وتكنولوجيا مالية. كما دعم سلسلة معاملات التكنولوجيا المالية التي شهدها القطاع في دول شرق آسيا وشمال إفريقيا. ويمكن الوقوف على إمكانيات المنطقة، وانعكاساتها من خلال تحليل الجهود المبذولة.

IV -1- إمكانيات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالنسبة للتكنولوجيا المالية: شهدت معظم مؤشرات التكنولوجيا المالية في دول شرق آسيا وشمال إفريقيا نقلات نوعية، منذ سنة 2015، وهذا ما نوضحه من خلال التحليل المقدم فيما يلي:

أ- تطور حجم الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

حققت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية استثمارات كبيرة حيث شهد النصف الأول من عام 2019، 238 استثماراً تصل قيمتها إلى 471 مليون دولار في تمويل الشركات الناشئة، وهو ما يمثل مؤشراً ممتازاً، حيث يعبر عن زيادة مقدارها 66 % في قيمة الاستثمار خلال هذه الفترة، مقارنةً بالنصف الأول من عام 2018 الذي بلغت قيمة الاستثمارات فيه 283 مليون دولار. كما حقق عدد الصفقات مستوى قياسياً بدوره، مسجلاً زيادة قدرها 28 % مقارنةً بالنصف الأول من عام 2018، مما يشير إلى استمرار الإقبال على الشركات الناشئة في المنطقة خلال جميع مراحل الاستثمار.

الشكل (02): اجمالي الاستثمارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا 2015-2019 (مليون دولار)

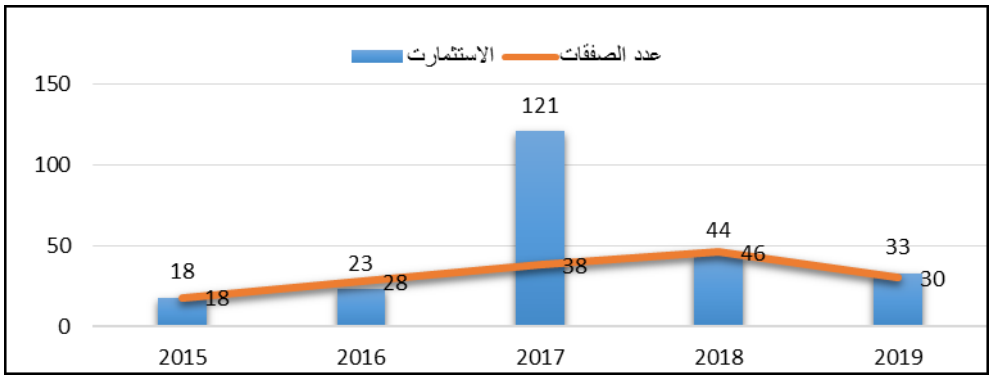

Source: CGAP, Fintech Landscaping in the Arabic World, Regional report, (2020), P 52, Avaible on: https://www.findevgateway.org/sites/default/files/users/user331/CGAPEY_FintechRegionalReport_ArabWorld_2020.pdf.

نلاحظ من الشكل أعلاه ان حجم الاستثمارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا قد بلغ سنة 2015 ما قيمته 18 مليون دولار من خلال 18 صفقة وبدأ في الارتفاع سنة 2016 ليصل إلى 28 مليون دولار عبر 23 صفقة، ليشهد بعدها قفزة نوعية، و تصل اجمالي الاستثمارات في هذه المنطقة الى 121 مليون دولا من خلال 38 صفقة وهذا خلال سنة 2017، ويرجع هذا الارتفاع الملحوظ الى رواج التكنولوجيا المالية في الامارات العربية المتحدة لما تعرفه المنطقة من تطور عال في رقمنة القطاع المالي، لتنخفض بعدها قيمة هذه الاستثمارات الى قيم متوسطة 46 و 30 مليون دولار سنتي 2018 و 2019.

ب- عدد شركات التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا

الشكل رقم (03): عدد شركات التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا

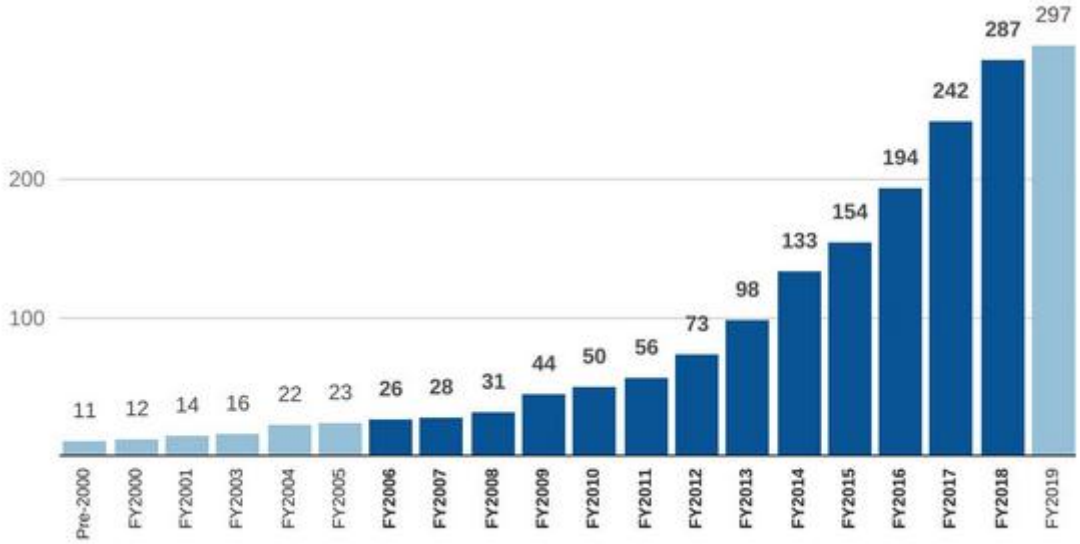

المصدر: منصة ماجنيت وسوق ابوظبي العالمي، تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، 2019، ص: 25

وفقًا لأحدث تقرير لعرب نت عن وضع الاستثمار الرقمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تضاعف عدد ومتوسط قيمة الاستثمارات المتعلقة بالتكنولوجيا بين عامي 2013 و2018. ويؤكد أحدث تقارير منصة MAGNiTT وسوق أبوظبي العالمي عن مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن التكنولوجيا المالية هي الصناعة الأكثر نشاطا في استثمارات الشركات الناشئة؛ حيث حصلت على 237 مليون دولار و181 صفقة في الفترة من 2015 إلى 2019. واستحوذت التكنولوجيا المالية على 17% من الصفقات في النصف الأول من عام 2019.

ج- توزيع شركات التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا

الشكل رقم (04): توزيع شركات التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا

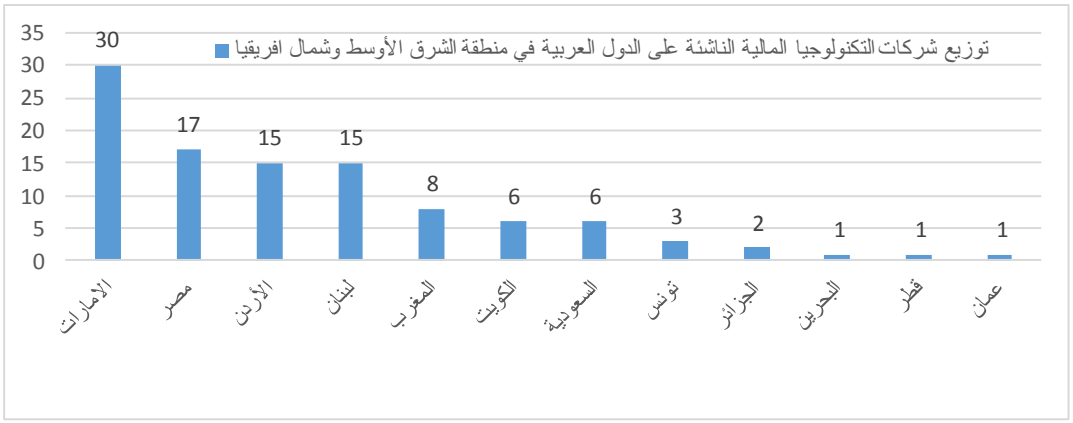

Source: Yasmine Osama Anwar, Donia mostafa Salama, Fintech: From Evolution to Revolution Mena Region, (CBE/EBI), (2020), P 15, avaible on:

https://www.coursehero.com/file/85621860/FinTech-From-Evolution-to-Revolution-in-MENA-Regionpdf/

تحتل دولة الامارات المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا من حيث توزيع شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، اذ تبلغ حصتها 30 شركة من اجمالي الشركات الناشئة في المنطقة ويعود هذا الرواج الى تشجيع الدولة لهذا النوع من الاستثمارات، وذلك عن طريق خلق بيئة مواتية للابتكار واحتضان الأفكار الجديدة وجاء الإعلان عن مجموعة برامج المتطورة مثل "فنيتك هايف"، كما قامت الدولة بوضع سياسات داعمة ومبادرات مهمة، قامت بإطلاقها المناطق الحرة المالية واهمها سوق ابوظبي العالمي ومركز دبي العالمي، بعدها تأتي مصر في المرتبة الثانية بحصيلة 17 شركة، وقد اعلن البنك المركزي المصري عن انتهاج استراتيجية متكاملة من اجل تشجيع مجال التكنولوجيا المالية وهي التحول من بنك تقليدي الى بنك يقود التحول الرقمي في القطاع المصرفي، من خلال برامج تحدي انترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي وتساعد هذه البرامج في بناء قدرات أصحاب الشركات الناشئة من دوي الأفكار المبدعة وتدريبهم لتنمية مهاراتهم في هذا المجال.

د- تقنيات التكنولوجيا المالية المستخدمة في دول شرق آسيا وشمال إفريقيا

يبين استقصاء تم اجراؤه في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا شمل 14دولة، أن شركات التكنولوجيا المالية الناشئة قد استثمرت في مجال المدفوعات، التحويلات وتحويلات المهاجرين في 85% منها، وتركزت أكثر التقنيات المستخدمة في الحوسبة السحابية والمحافظ الرقمية، والتي تزامنت مع الجهود التي قامت بها المصارف لتغيير البنى التحتية في سعيها لمواكبة التقنيات المالية الحديثة. وقد زاد الاتجاه نحو توظيف الحوسبة السحابية في التطابقات المالية نظرا لقدرتها على توفير الأدوات التي تحتاجها الشركات من أجل تطوير تطبيقاتها وتقديم حلول جديدة للسوق بالسرعة التي يطلبها الزبون (ومضة، 2019، ص 10).

الجدول (1): تقنيات التكنولوجيا المالية المستخدمة في دول شرق آسيا وشمال إفريقيا

الحوسبة السحابية Cloud computing	9
نموذج نقل الأصول المالية Block chain	4
العملات المشفرة Crypto-Curencies	1
العملات الرقمية Digital Curencies	2
المحافظ الرقمية Mobile Wallot	10
التمويل الجماعي Crowdfunding	4
أخرىAuther	2

المصدر: صندوق النقد العربي ، 2019 ، الصفحة 165

يلاحظ من خلال الجدول 01 أن هناك عشر دول عربية تطبق المحافظ الرقمية وتسعة دول تطبق الحوسبة السحابية في حين لا تطبق إلا أربعة دول تقنية التمويل الجماعي وثلاثة دول نموذج نقل الأصول المالية أو ما يعرف بسلسلة الكتل بلوكتشين. وتعتمد دولتان فقط على العملات الرقمية ودولة واحدة فقط العملات المشفرة، في حين لا يوجد لدى دولتي فلسطين وليبيا أي تقنيات رقمية معتمدة في الوقت الحالي، وإن كانت فلسطين تقوم بجهود لتطوير المحافظ الرقمية لطرحها في عام 2020، وتعد البحرين الدولة الوحيدة التي تبنت خمس تقنيات من بين التقنيات الست المدرجة وأدرجت نموذج نقل الأصول المالية باعتبارها التقنية الوحيدة التي لم تستخدم بعد في الدولة. وتطبق الامارات العربية المتحدة أربع تقنيات من أصل ستة المدرجة باستثناء العملات المشفرة والعملات الرقمية. بالمقابل لا تطبق كل من مصر وتونس ولبنان إلا تقنية واحدة فقط (صندوق النقد العربي، أكتوبر 2019، ص 166).

IV -2- انعكاسات جهود دول MENA في تجاوز جائحة كورونا عن طريق التكنولوجيا المالية:

يشير تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية الصادر عن (البنك الدولي، 2021) أن جائحة كورونا تمثل تحدي غير مسبوق لجميع قطاعات الاقتصاد العالمي، ما يستدعي توفير حلولا غير نمطية لمواجهة التحدي. ولعل الاستثمار في الحلول المبتكرة والمرنة يوفر المخرج لذلك، خاصة بعد رصد التوسع الحادث في قطاع الخدمات المالية الرقمية والتكنولوجيا المالية، ما جعل السلطات المالية لعديد الدول تتخذ إجراءات هامة لدعم التحول للحلول الرقمية، التي قدمت من خلالها مساهمات لتقديم مدفوعات إغاثة لفائدة المتضررين من جائحة كوفيد-19 بسرعة وكفاءة. كما مكنت المستهلكين من إدارة شؤونهم المالية بشكل إفتراضي من خلال الاستعانة بمنتجات وخدمات الإدخار والإقراض والاستثمار الرقمي (The World Bank and CCAF, 2020, p :05).

وقد خلفت هذه الممارسات تنامي استخدام الوسائط التكنولوجيا المالية من مختلف الأعوان الاقتصاديين كبديل للعمليات التقليدية التي تضطرهم للوجود المادي في مواقع العمليات، خاصة بعد الارتياح والكفاءة التي وفرتها ما يسمى "ثورة التكنولوجيا المالية" من مزايا في عرض المنتجات والخدمات وصولا إلى الاستثمارات في أسواق التكنولوجيا المالية(CB Insights, 2020 , p :06) . وقد حققت التكنولوجيا المالية نموا ملحوظا خاصة في دول الخليج العربي خلال السنوات القليلة الأخيرة، وفق ما رصدته سيجاب بـ 400 حل تكنولوجي مالي في المنطقة. في حين يأتي 44 بالمئة من هذه الحلول في شكل منتجات دفع، نصفها يوفر مخزونا من القيمة، ما يجعل التكنولوجيا المالية تتيح للعديد من البلدان فرصا جديدة لتوسيع نطاق الشمول المالي.

لكن أغلب حلول التكنولوجيا المالية التي تم تحديدها لا تزال حديثة نسبيا، بيد أن نطاق وصولها وتأثيرها المتوقع يتضح خلال العامين القادمين أثناء نموها وبدء التأثير الشبكي في الظهور. (FinDev، 2021)، وقد تم رصد أكثر من 330 حلا من حلول التكنولوجيا المالية في 22 بلدا من بين دول شرق آسيا وشمال إفريقيا، تتركز أغلبها في ستة دول منها. أين تضاعف عدد ومتوسط قيمة الاستثمارات المتعلقة بالتكنولوجيا بين عامي 2013 و2018. ويؤكد أحدث تقارير منصة MAGNiTT وسوق أبوظبي العالمي عن مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن التكنولوجيا المالية هي الصناعة الأكثر نشاطا في استثمارات الشركات الناشئة؛ حيث حصلت على 237 مليون دولار و181 صفقة في الفترة من 2015 إلى 2019. واستحوذت التكنولوجيا المالية على 17% من الصفقات في النصف الأول من عام 2019 (FinDev، 2019).

حيث تتعلق حلول التكنولوجيا المالية في العالم العربي أساسا بالمدفوعات، سواء كانت مخزنة القيمة أم لا. وتشكل شركات المدفوعات ما يقرب من 04% من شركات التكنولوجيا المالية في المنطقة، وتمثل التحويلات الدولية أقل من 1 % وتمثل حلول البرمجيات التي تهدف إلى تحسين الكفاءة التشغيلية لمقدمي الخدمات المالية ثاني أكبر مجموعة، وتتكون عادة من حلول مثل تخطيط موارد المؤسسة، أو إدارة علاقات العملاء أو الدردشة الآلية .(chatbots) وتشكل حلول تكنولوجيا الاستثمار والتمويل والتكنولوجيا التنظيمية المجموعة الثالثة من المنتجات. وتظل حلول تكنولوجيا التأمين نادرة، على الرغم من أن 99%من السكان لا يحصلون على التأمين.

المطلوب لإطلاق العنان للتكنولوجيا المالية في العالم العربي؟ كشفت دراستنا عن ثلاثة عوامل رئيسية للنجاح:

أ- **اللوائح التنظيمية الملائمة:** أولا وقبل كل شيء، يتعين على واضعي السياسات المبادرة بدعم المنافسة والابتكار. فقد تم مؤخرا إنشاء مختبرات تنظيمية لتطبيقات التكنولوجيا المالية المبتكرة ومراكز ابتكار في بلدان مثل البحرين ومصر والأردن وعمان والسعودية وتونس تعمل على تيسير السبل المؤدية إلى بناء خدمات مالية رقمية متطورة. وذهبت البحرين إلى أبعد من ذلك بالتكليف بوضع إطار مصرفي مفتوح. ولا يزال هناك الكثير مما يتعيّن القيام به. فقد يستغرق الأمر سنوات عديدة واستثمارات بملايين الدولارات لتوسيع نطاق تفعيل التكنولوجيا المالية، ومن ثم فإن استقرار البيئة التنظيمية سيكون عنصرا أساسيا لدعم الاستثمار. والعديد من الأسواق التي تتسم بديناميكية حيز التكنولوجيا المالية هي أسواق صغيرة نسبيا، مما يؤدي إلى اتساع الحلول الناجحة إقليميا، وإسناد دور رئيسي لواضعي السياسات لتسهيل نقل الابتكار عبر الحدود. وأخيرا، ثمة حاجة للمعلومات الشفافة والموثوقة المتعلقة بسبل الحصول على الخدمات المالية واستخدامها لتكون قاعدة للمزيد من السياسات الداعمة للمنافسة.

ب- **الاستثمارات المستدامة:** مازال هناك حاجة إلى الاستثمارات في المراحل الأولى للمشاريع لتحميس الجيل القادم من المبتكرين. وثمة حاجة أيضا إلى الاستثمار بعد المرحلة الأولى من التمويل، عندما تكون الحلول المالية التكنولوجية قد نضجت، وإن لم تكن قد غطت تكاليفها، لكنها مازالت تحتاج إلى مبالغ أكبر من التمويل المستدام.

ج- **التعليم والتدريب:** هناك حاجة أيضا إلى برامج تعليم عالية الجودة لصقل المواهب الجديدة وتحسين الأهلية للتوظيف من خلال توفير المهارات العملية في موقع العمل، فضلا عن التدريب النظري.

ويمكن للعالم العربي الاعتماد على فئاته الشبابية التي تتمتع بمهارات رقمية تضاهي المتوسط العالمي، حسب تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي وتسرع جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) من وتيرة تبني الشباب للدفع الرقمي. وأمام البلدان العربية الفرصة الآن لتشجيع التكنولوجيات المالية المصممة محليا لحل المشاكل الخاصة بها والتي تواجهها شرائحها السكانية المحرومة من الخدمات المالية كليا أو جزئيا.

V - خاتمة

رغم الاثار السلبية لجائحة كورونا الا انها حفزت دول الشرق الاوسط و شمال افريقيا الى تحقيق قفزة نوعية في مجال التكنولوجيا المالية واستخدامها وهذا طبعا على غرار دول العالم، حيث تم في هذه الدراسة التطرق الى مُعظم جوانب التكنولوجيا المالية وأهم ابتكاراتها، ايضا دورها في الحد من اثار وتداعيات جائحة كورونا في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا.

V – 1 نتائج الدّراسة والتوصيات: توصلت الدراسة الى مجموعة من **النتائج** والتوصيات نذكر أبرزها

- قامت التكنولوجيا المالية باحتواء اثار جائحة كورونا ما جعل دول العالم تسعى الى تبنيها و تنويع الخدمات المالية الرقمية، والتحول الى الحلول الرقمية بدل الحلول النمطية المعتادة.
- استخدام وسائط التكنولوجيا المالية من مختلف الاعوان الاقتصاديين كبديل للعمليات التقليدية، ما ساعدهم على تطبيق البروتوكول الصحي والتباعد الجسدي، ايضا اطمئنانهم لما تقدمه من استخدامات متمثلة في عرض المنتجات وصولا الى الاستثمار في اسواقها.

- اتاحة فرص عديدة للدول العربية لتوسيع نطاق الشمول المالي.
- أغلب الخدمات المالية المستحدثة للتكنولوجيا المالية تعتبر نسبية التطبيق، الا أن تأثير وصولها سيكون أكثر خلال السنتين المقبلتين.
- تعتبر الامارات العربية المتحدة في الصدارة من حيث استخدام التكنولوجيا المالية ويظهر ذلك من خلال تسجيلها لأكبر عدد من الشركات الناشئة، بسبب توفر الدعم الاستراتيجي والبنية التحتية الخصبة، ووضع قوانين منظمة، كما لاحظنا أن دول الخليج في المرتبة الاولى تليها مصر، لبنان والاردن مقارنة بالدول العربية الاخرى مثل الجزائر، وهذا بسبب مشكلة الأُطر القانونية، تدني جودة الانترنت وخدمات الاتصال ونقص الوعي حول الثقافة التكنولوجية.
- تخلف النظام المصرفي وعدم مواكبته للتطورات الدولية.
- أغلب حلول التكنولوجيا المالية في دول العالم العربي تتعلق اساس بالمدفوعات.

V -2- التوصيات: أهم التوصيات تمثلت في:

- محاولة زيادة وعي المتعاملين حول خدمات التكنولوجيا المالية والرقمنة المالية من خلال اقامة حملات تحسيسية، ندوات وملتقيات علمية.
- سن أُطر قانونية وممارسات تنظيمية فيما يخص التكنولوجيا المالية بما يتماشى مع انشاء الشركات المالية الناشئة.
- تحسين البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ورفع جودة الانترنت من أجل سهولة اعتماد تطبيقات التكنولوجيا المالية المبتكرة.

-ترقية النظام المصرفي الى مصاف النظم المصرفية الدولية.

VI - الإحـــالات والمراجـــع:

- *Arner, D., Barberis, J., & Buckley, R. (2015). The Evolution of FinTech: A New Post-Crisis Paradigm? Geo. J. Int'l L., 1271.*
- *Basel Committee on Banking Supervision. (2018). Implications of fintech developments for banks and bank supervisors. Bank for International Settlements.*
- *BBC. (2021, 01 26).* فيروس كورونا أصاب الاقتصاد العالمي بأسوأ أزمة منذ ثلاثينيات القرن الماضي. *2 Récupéré sur www.bbc.com: https://www.bbc.com/arabic/business-5580605*
- *CB Insights. (2020). The State Of Fintech Q1'20 Report: Investment & Sector Trends To Watch. New York: : CB Information Services.*
- *CNBC. (2021, 03 02).. Récupéré sur www.cnbcarabia.com:* كورونا-سرعت-من-التحول-الرقمي-للعديد-من-الخدمات-المصرفية/*https://www.cnbcarabia.com/news/view*
- *Consumers International Coming together for change. (July 2017, July). Banking on the future an exploration of fintech and the consumer interest,p :05. England and Wales:*

consumersinternational.org. Récupéré sur https://www.consumersinternational.org/media/154710/banking-on-the-future-full-report.pdf

- *FinDev. (2019, 11 01).* رسم خريطة فبتكارات التكنولوجيا المالية في العالم العربي *. Récupéré sur https://www.findevgateway.org/ar/blog/2019/11/rsm-khrytt-labtkarat-altknwlwjya-almalyt-fy-alalm-alrby*

- *FinDev. (2021, 01 15).* تسخير إمكانيات التكنولوجيا المالية في العالم العربي :فرصة تقدر بالمليارات *. Récupéré sur https://www.findevgateway.org/ar/blog/2021/01/tskhyr-amkanat-altknwlwjya-almalyt-fy-alalm-alrby-frst-tqdr-balmlyarat*

- *Gergely, I. (2020, 12 01). the evolution of fintech. diji fin master. the frankfurt university. Récupéré sur https://digifinmasters.com/the-evolution-of-fintech*

- *Investing. (2020).* الذهب "صوب 1,800دولار للأوقية *. Récupéré sur sa.investing.com: https://sa.investing.com/news/commodities-news/article-2026596*

- *The World Bank and CCAF. (2020, 11 10). The Global Covid-19 FinTech Regulatory Rapid Assessment Study. Récupéré sur The World Bank and the Cambridge Centre for Alternative Finance: https://www.jbs.cam.ac.uk/wp-content/uploads/2020/10/2020-ccaf-report-fintech-regulatory-rapid-assessment.pd*

- أبو كرش ,ش .(2019) .عصر التكنولوجيا المالية الجديد "فينتك .مجلة الدراسات المالية و المصرفية-5 ,26(01) , 12.

- البنك الدولي .(2021, 06) .الآفاق الاقتصادية العالمية *. Récupéré sur www.albankaldawli.org: https://www.albankaldawli.org/ar/publication/global-economic-prospects*

- البنك الدولي .(2021, 05 01) .الاقتصاد العالمي سينمو بنسبة 4%عام 2021 .

- *Récupéré sur www.albankaldawli.org: https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2021/01/05/global-economy-to-expand-by-4-percent-in-2021-vaccine-deployment-and-investment-key-to-sustaining-the-recovery*

- البنك الدولي .(2021, 06 08) .الاقتصاد العالمي يمضى على المسار الصحيح نحو نمو قوي لكن متفاوت مع استمرار تداعيات جائحة كورونا .

- *Récupéré sur www.albankaldawli.org : https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2021/06/08/the-global-economy-on-track-for-strong-but-uneven-growth-as-covid-19-still-weighs*

- الحنيطي ,هـ .م .(2019) .ماهية العقود الذكية .مؤتمر مجمع الفقه الاسلامي الدولي، الدورة الرابعة والعشرون . الامارات.

- الوليد طلحة، و صبري الفران. (2020). الشمول المالي الرقمي موجز السياسات: العدد17. صندوق النقد العربي.
- أوكاموتو ,ج .(23 05 ,2020) .خط السيولة قصيرة الأجل -أداة الصندوق الجديدة للمساعدة وقت الأزمة .- *Récupéré sur www.imf.org: https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/04/22/blog-the-short-term-liquidity-line-a-new-imf-tool-to-help-in-the-crisi*
- بوزانة ,أ & .,حمدوش ,و .(2020) .شركات التكنولوجيا المالية الناشئة كبديل لدعم الشمول المالي المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى حالة الجزائر .حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية-95 , 109.
- بول ,ب & .,ديفيانشي ,و: *albankaldawli.org. Récupéré sur blogs.worldbank.org: . (2020, 12 14). https://blogs.worldbank.org/ar/voices/astrad-hsad-am-2020-tathyr-fyrws-kwrwna-almstjd-fy-12-shklaan-byanyaan*
- تقرير مارمور. (جوان 2019). فينتك الابتكارت المالية التقنية. الكويت.
- رويترز .(2020) .في مواجهة كورونا :فورد وجنيرال الكتريك تنتجان 50ألف جهاز تنفس صناعي في 100يوم *. Récupéré sur ara.reuters.com: https://ara.reuters.com/article/internetNews/idARAKBN21H3GH*
- سعيدة حرفوش. (2019). التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي. مجلة آفاق العلمية، 11(03).
- صندوق النقد الدولي .(31 03 ,2020) .المحافظة على سلامة النظام المصرفي في غمار أزمة فيروس كورونا . *Récupéré sur صندوق النقد الدولي : https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/31/blog033220-maintaining-banking-system-safety-amid-the-covid-19-crisis*
- صندوق النقد العربي) .أكتوبر .(2019تقرير الاستقرار المالي العربي .أبو ظبي.
- فرانشيسكو ,غ & .,داميانو ,س .(7 10 ,2020) .تأثير جائحة كورونا في الوقت الحقيقي :إيجاد التوازن في خضم الأزمة *. Récupéré sur www.imf.org: https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/10/08/blog-weo-ch2-covid-impact-in-real-time-finding-balance-amid-the-crisis*
- كريستالينا ,غ .(04 ,2020) .أزمة عالمية منقطعة النظير تستدعي استجابة عالمية منقطعة النظير *. Récupéré sur www.imf.org: https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/04/20/blog-md-a-global-crisis-like-no-other-needs-a-global-response-like-no-other*
- مارغريت ,م .,ليورا ,ك .,غادة ,ط & .,ماثيو ,ج .(08 03 ,2020) .كيف يُمكِن أن تساعد الخدمات المالية الرقمية عالَما يواجه جائحة فيروس كورونا؟ *. Récupéré sur blogs.worldbank.org: https://blogs.worldbank.org/ar/voices/kyf-yumkin-tsad-alkhdmat-almalyt-alrqmyt-alama-ywajh-jayht-fyrws-kwrwna*

- محمود ,ا .م ,2016) .أكتوبر .(دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الاسلامية,2020 ,26 11 Consulté le . surموقع إسلام أونلاين.
- مركز الفكر الاستراتيجي للدراسة .(2020) .دراسة هبوط أسعار النفط على كبرى الدول النفطية.
- معمر بن طرية. (2019). العقود المدمجة في البلوكشين – أي تحديات لمنظومة العقد حاليا-. مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، 473-506.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2020). مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وآثاره على الأمن الغذائي في منطقة الشرق الدنى وشمال إفريقيا: كيف تكون الاستجابة؟ القاهرة. تم الاسترداد من *https://doi.org/10.4060/ca8778ar*
- ومضة &بيفورت .(2017) .تقرير :التكنولوجيا المالية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا توجهات قطاع الخدمات المالية .مختبر ومضة للأبحاث *Récupéré sur http://www.neptuneblue.net/ar_fintechmena_wamda.pdf* .
- ومضة &بيفورت .(2017) .تقرير :التكنولوجيا المالية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا توجهات قطاع الخدمات المالية .مختبر ومضة للأبحاث *Récupéré sur* . *http://www.neptuneblue.net/ar_fintechmena_wamda.pdf*
- ومضة .(2019) .تقرير التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .